

Sayı: 70430465-TİM.OAİB.GSK.İDARİ.2022/2758-10517
Konu: Mısırdaki İthalatta Akreditif Kullanılması

Ankara, 08/11/2022

SİRKÜLER (G-2022)

Sayın Üyemiz,

Ticaret Bakanlığı İhracat Genel Müdürlüğü'nden Türkiye İhracatçılar Meclisi (TİM)'e iletilen bir yazıda, Kahire Ticaret Müşavirliğinin yazısına atfen, akreditif uygulamasına gönderme yapılarak Mısır'ın finansman açığını kapatmak amacıyla körfez ülkeleri başta olmak üzere uluslararası kuruluşlardan fon temin etme yoluna başvurulduğu ve 23/10/2022 tarihinde medya ve uluslararası ortama açık bir şekilde "Büyük İktisat Kongresinin düzenlendiği belirtilmektedir.

Anılan yazıda devamla, toplantının akabinde Mısır Hükümeti tarafından IMF ile anlaşmaya varıldığı duyurulduğu, toplam 9 milyar ABD Doları tutarındaki anlaşmanın akıbetine IMF yönetiminin karar verileceği, anlaşmanın duyurulmasından hemen önce ise akreditif uygulamasının tedricen kaldırılacağı ve kurda serbestleşmeye gidileceğinin duyurulduğu belirtilmekte olup sonrasında ABD Doları ile AVRO kurunun artış gösterdiği ve faizin iki baz puan yükseldiği bildirilmektedir.

Bununla birlikte, Merkez Bankası'nın akreditif uygulamasının Aralık 2022 itibarıyla tamamen kaldırılacağı (Ek 1), istisna olarak daha önce 5.000 ABD Doları olarak açıklanan meblağın 500.000 ABD Doları'na (Ek 2, kitapçığın son sayfasındaki 50. sorunun karşısındaki 4. istisna) çıkarıldığı ancak döviz açığının sürmesi ve temel emtianın halka sağlanması gibi sebeplerden dolayı akreditifin kaldırılacak olsa bile Mısırlı firmaların ithalata yönelik döviz temin etmelerinin zaman almaya devam edeceği dolayısıyla ihracatçı firmalarımızın işlemlerini yaparken ödemelerini garantiye almalarının önem arz ettiği bildirilmektedir.

Bilgilerine sunulur.

Emre OLGUNER
Genel Sekreter A.
Şube Müdürü V.

Ek:

- 1- Mısır Merkez Bankası Açıklaması (2 Sayfa)
- 2- Mısır Merkez Bankası Akreditif Uygulaması Rehberi (5 Sayfa)



Press Release

The global economy faced multiple shocks and challenges, the likes of which have not been seen in years. Recently, global markets have been subject to the COVID-19 pandemic that put the world on lockdown, followed by the Russo-Ukraine conflict, which had dire economic ramifications. Consequently, Egypt weathered large capital outflows and rising commodity prices.

Against this backdrop, Egypt is intent on intensifying its reform agenda to secure macroeconomic stability and achieve strong, sustainable and inclusive growth. To this end, the Central Bank of Egypt (CBE) moved to a durably flexible exchange rate regime, leaving the forces of supply and demand to determine the value of the EGP against other foreign currencies, while prioritizing the primary goal of achieving price stability, and building up sustainable, adequate levels of Foreign Exchange Reserves. To that end, the CBE will begin the process of gradually repealing Letter No. 49 of February 13th, 2022 that mandated the use of Letters of Credit for import finance, and the CBE will ensure the completion of removal by December 2022. This will serve as a catalyst for the rejuvenation of economic activity in the medium term. Additionally, the CBE will work towards building the foundation for a derivatives market to further deepen the foreign exchange market and enhance its liquidity.

Furthermore, in order to uphold the CBE's mandate of ensuring price stability over the medium term, the Monetary Policy Committee (MPC) has decided in its special meeting to raise the overnight deposit rate, the overnight lending rate and the rate of the main operation by 200 basis points to 13.25 percent, 14.25 percent, and 13.75 percent, respectively. The discount rate was also raised by 200 basis points to 13.75 percent.

Elevated global and domestic prices are expected to keep headline inflation above the MPC's preannounced target of 7 percent (± 2 percentage points) on average in 2022 Q4. The objective of raising policy rates is to anchor inflation expectations and

The CBE will continue to closely monitor all economic developments and will not hesitate to act in order to ensure price stability.

بالإشارة الى استفسارات البنوك الخاصة بتعليمات البنك المركزى الصادرة بالخطاب رقم 49 بتاريخ 2022/2/13 والبريد الالكتروني الصادر للبنوك بتاريخ 2022/ 2/ 21 والنسخة المحدثة في 2 / 3 / 2022 وفى 2022/6/6، نورد فيما يلى نسخة محدثة من الاستفسارات والردود بتاريخ 27 أكتوبر 2022 :

الردود	الاستفسارات	
الشركات التابعة هي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبى فيها أكثر من 50% سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة	مالالمقصود بفروع الشركات الاجنبية والشركات التابعة لها	1
	هل ينطبق الإستثناء على الشركات المملوكة بطريقة غير مباشرة لشركات أجنبية	
	الشركات التابعة للشركات الأجنبية هي شركة مساهمة مصرية تتضمن مساهمين غير مصريين (الاستفسار هو ما هي نسبة المساهم التي نعتبر بها الشركة تابعة لشركة أجنبية) .	
	قد تكون الشركة المستوردة كيانها القانونى شركة مساهمة مصرية و لكن مملوكة بشكل نهائى (ultimate beneficial owner) لكيان اجنبى هل يتم اعتبارها من الشركات الاجنبية ؟ برجاء التوضيح.	
يقتصر الاستثناء على تعاملات كل من فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات اجنبية في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط	فيما يتعلق باستثناء فروع الشركات الأجنبية و الشركات التابعة لها، ما هو نطاق التطبيق في حال ان الشركة الام هي شركة اجنبية و الشركة التابعة مساهمة مصرية وما هو تصنيف تلك الشركات الأجنبية.	2
	تم استثناء الشركات الأجنبية في المنشور – برجاء التأكيد علي ان المقصود العمليات الاستيرادية من أي من الموردين المعتمدين لديهم و ليس علي الشحنات الواردة من الشركات التابعة / الشركة الام فقط بالنسبة للشركات المستثناء ، هل يوجد شرط بقصر الاستيراد من الشركة الأم فقط ام من أي مورد خارجي اخر .	
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	استثناء فروع الشركات الاجنبية والشركات التابعة: ايضاح مدى تطابق الاستثناء المشار اليه في حالة أن الشركات ذات الارتباط بشركات اجنبية نتيجة خضوعها لادارة المجموعة الام بالخارج management control على الرغم من كونها مملوكة من المجموعه بنسبه ملكيه غير حاكمه " اقل من 51%"	3
إذا كانت الملكية أكثر من 50% فهي مستثناء من القرار	الشركات ذات الغرض الخاص والمنشأة خصيصا للاستيراد من المجموعه الام بالنيابة عن الشركات الاجنبية العاملة بالسوق المحلى علماً بأن تلك الشركات تكون خاضعة للسيطرة الفعلية من قبل الشركات الأجنبية.	4
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	هل الشركات التابعة تشمل وكلاء الشركات الأجنبية من الشركات المصرية؟	5
	هل الوكلاء المعتمدين للشركات مثل " وكلاء السيارات " تعتبر من الشركات المستثناءة .	
في ضوء ان المستندات باسم الشركة الأجنبية وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط ففي هذه الحالة تندرج العملية الاستيرادية في اطار الاستثناء الممنوح لفروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لشركات اجنبية و السماح بتنفيذها من خلال مستندات التحصيل	هل يتم إستثناء الشركات الأجنبية التي تقوم بالإستيراد عن طريق شركات تخليص جمركي أو وسطاء ، حيث تكون المستندات باسم الشركة الأجنبية ولكن يقوم الوسيط باستخدام البطاقة الإستيرادية لإستخراج نموذج 4.	6
الاستثناء خاص بالشركات التابعة وهي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبى فيها أكثر من 50% سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط	فى حاله وجود شركه تجاريه شقيقه و / أو الشركه الام والتي تقوم بالاستيراد من أكثر من دوله وتقوم بتحويل المستندات للشركات التابعه لها فى عدة دول هل سيتم المطالبه بفتح أعمدات للشركه الشقيقه فى الخارج أو للشركه الأم .	7
- اي استيراد أو شراء للسوق المحلى من المناطق الحرة سواء بالجم أو العملات الاجنبية يكون من خلال اعتمادات مستندية. - اما تعاملات المناطق الحرة الخارجية فتتم وفقا للمعتاد قبل صدور القرار.	في حالة قيام شركات المناطق الحرة بالاستيراد لصالحها (استيراد من خارج مصر) هل تطبق هذه التعليمات في مثل هذه الحالة؟	8
	فيما يخص العمليات الاستيرادية للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة والتي تتم من خلال تحويلات مباشرة ولا تتطلب اصدار نموذج (4) ، فهل يتم تنفيذها بشكل معتاد ام ان ذلك يتطلب أيضا التنفيذ من خلال اعتمادات مستندية	
	ماذا عن شركات المناطق الحرة التي لا تحتاج الى إعتما د نموذج 4 هل يتم اجراء دفعات مقدمه لها؟	
	ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلى بالعملة المحلية ؟	
	ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلى بالعملات الاجنبية ؟	9
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط .	في حاله وجود شركه شقيقه لشركه منطق حره و تقوم بالاستيراد منها هل يتم التعامل أيضا باعتماد مستندي	10
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط ، مع استثناء التجارة الحدودية .	هل يجوز الاستمرار في قبول مستندات التحصيل من الشركات ذات الطبيعة الخاصة أو التي لا تقوم بإصدار نموذج 4 (على سبيل المثال: شركات البترول / المناطق الاقتصادية الخاصة)؟	11
موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى	يوجد بضائع مكندسه بالموانى (وخاصة الصين) ويتم الشحن تباعا نظر لعدم وجود حاويات والمستندات سوف ترد بعد ميعاد التعليمات يتم اصدار نموذج 4 عليها	12

ويولات الخارجية كدفعات مقدمة لعمليات استيراديه .	
ملاء تحويل دفعات مقدمة مع التعهد بفتح اعتمادات لاحقا – هل يعتبر متماشي مع التعليمات الصادرة ام لا	يتم تنفيذ العمليات الاستيرادية من خلال الاعتمادات المستندية وتحويل الدفعات المقدمة وفقا وسابقة اعمال ونمط تعامل العميل قبل صدور القرار .
وعات مقدمة - على إعتمادات مستنديه سيتم فتحها – لاحقا .	
Standby LC	
ات الشح في حاله منح العميل تسهيل Standby LCs والتعامل بها؟	
SBLC ، مع ملاحظة ان العميل يستخدم هذه الأداة لتجنب فتح العديد من الاعتمادات ومن ثم استخدام مستندات التحصيل بعد ذلك؟	موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى
standby LC مغطى بالكامل 100 % يضمن مستندات شحن اجله غير معززه هل يتم استثناء هذا العميل في اعتماد نموذج 4 على وارده من العميل؟	
على الشركات التي تستورد بنظام السماح المؤقت .	
السماح المؤقت لعملاء التصدير وخاصة مصدري الملابس الجاهزة لاستيرادهم العديد من المكونات الصغيرة تمهيدا نهائى.	
طريقة تعامل شركات إعادة التصدير والسماح المؤقت، حيث لاتستلزم العملية الإستيرادية الإفراج الجمركي أو إصدار	مستثناه ويتم قبول مستندات الشحن
بنظام السماح المؤقت حيث ان العميل يقوم بالاستيراد من خلال مستندات التحصيل وذلك لقيام العميل بعمليات تصنيعية في البضاعة المستوردة وذلك لإعادة تصديرها مرة أخرى حيث لا يوجد افراج نهائي في مثل هذه الحالة ، هل سيتم قبول لتحويل ؟	
عمليات الاستيراد للخامات المطلوبة ، هل يجوز اعفاء المصدر من شرط الاعتماد المستندى استيراد؟ حيث فى كثير المتعاقد على تلك الخامات من خلال عملاء المصدر كما ان تكلفة الاعتمادات الاستيرادية و التداول سيتم تحميلها على طلب محلى و لم يتم طلبه من مورد الخامات مما يؤثر على هامش الربح الضئيل بالفعل من عمليات التصدير و المصدر cost passing at نظرا للمنافسة فى السوق العالمى كما ان عقود التصدير غالبا لمدة طويلة نسبيا و اسعار ثابتة.	مستثناه في حالة السماح المؤقت ويتم قبول مستندات الشحن
مستندات التحصيل المعززة من البنك(avalized) علي انها مماثلة للاعتمادات المستندية ام مستندات تحصيل و خاصه و لبيعة الالتزام بصفه عامه	لا يتم معاملة مستندات التحصيل ال(avalized) معاملته الاعتمادات المستنديه ويتم التعامل فقط من خلال فتح الاعتمادات المستنديه
الشحن المصدرة بنظام Avalized (كيميالة مقبولة تصدر من بنك المصدر ترسل لبنك المستورد وقبولها يعنى قبول مستندات القادمة من الخارج)	
اقرار الصادر في 13 فبراير 2022 الجهات الحكومية	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط
وكات الحكومية والجهات السيادية والشركات و الجهات التابعة لها ، خاصة في حالة الدفع المقدم والتي تشمل على سبيل ت القومية مثل تكافل وكرامة، مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة والمدن الجديدة	
جهات السيادية والشركات التابعة التى لا تقوم باستخراج نموذج 4 حيث يتم الإفراج الجمركي بدون الحاجة لنموذج 4.	موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى
عميل بالاستيراد لصالح الجهات السيادية والتي بدورها لا تقوم بإصدار نموذج 4 ، فهل سيتم تنفيذ طلب التحويل بدون تندي ؟	
براد لخطوط الإنتاج وقطع الغيار وما شابه وذلك للاستخدام الخاص والافراج باستخدام نموذج 6 وحيث لا يتم الافراج عن اعتماد نموذج 4 ، فهل سيتم تنفيذ طلب التحويل ؟	مستثناه في حدود قرار وزير التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الافراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار امريكي مرة واحدة كل سنة اشهر بينما الذى يزيد عن 25 ألف دولار امريكي يتم الافراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزى الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.

	تعديلاته / صحيفة الشركات أو صحيفة الاستثمار (التأسيس ، التعديلات – بيان نسب المساهمين) تتي: عدد الموظفين ، مبيعات الشركة. إجمالي الأصول الثابتة، إجمالي الأصول المتداولة (خاص بإقرارات البنك المركزي) علام ائتماني و البيان الائتماني المجمع و I-Score للشركة و المساهمين. برات المقترحة لدعم الشركات للتحويل لاستخدام الاعتمادات المستندية ضمن حدود وتسهيلات ائتمانية مقررة من البنوك. لتوضيح عما اذا كان من الممكن الموافقة على تقديم تلك التسهيلات اعتمادا على دراسته سلوك العملاء مع مودريهم خلال ست مع مصرفنا و قبل استكمال بعض الاركان الخاصة بالمنح الائتماني ومنها" الاستعلام الميداني و الحصول على جزء نفويض الاستعلام ، نموذج الاطراف المرتبطة ، تقديم اصل سجل تجاري حديث يوضح من له حق الاقتراض و الزهن ن استباق ذلك او تعارضه مع ضوابط منح الائتمان الواردة بدليل التعليمات الرقابية الخاصة فيما يخص دراسة طلبات على تلك التسهيلات بغرض فتح اعتمادات مستنديه بدون غطاء نقدي و/ أو بغطاء نقدي جزئي. مول على المستندات المطلوبة قبل منح التمويل مثل إقرار البنوك وإقرار الشركات المرتبطة في حالة فتح الاعتمادات بالكامل؟ راءات خاصة بتسهيل منح العملاء حدود بالاعتمادات المستندية تتوافق مع الطبيعة الخاصة بصغار التجار وبما يضمن ك في حال اخلال التجار بالتزاماتهم حال ان يكون الاعتماد المستندي غير مغطى من حيث تسهيل الإجراءات لصغار التحصيل "دون التزام على البنك" فسيتم فتح اعتمادات مستندية بدلاً منها وفقاً للتعليمات ، والسؤال هنا هل ستكون هناك عن الاحوال العادية في ضوء زيادة عدد عملاء الائتمان الجدد بشكل كبير نتيجة استبدال مستندات التحصيل باعتمادات : يعمل استعلام كامل بزيارة ميدانية أم الاكتفاء ببيان مجمع وايسكور وبروتستو وافلاس "وبخاصة في الفترة الاولى عند ما اذا كانت نتائج البيان المجمع سلبية مثل كون العميل متوقف عن السداد طرف احد بنوك التعامل او اعدام ... هل يوجد حال منحه حد اعتمادات . ر عن الاطراف المرتبطة والتي تتطلب العديد من المستندات مثل "السجل التجاري – صحيفة الشركات - عقد التأسيس – للحفاظات الرقم القومي لاعضاء مجلس الادارة والمساهمين فوق 10% والشركاء المتضامنين". ستندى المغطى بالكامل في حساب الغطاء النقدي (وليس المضمن بودائع أو أى ضمانات نقدية اخرى) سيتم الاقرار عنه. الاعتماد المغطى نقدا بالكامل بذات العملة كالا اعتماد المغطى بالكامل (بالاضافة الى مارج) ولكن بالجنه المصري. ليعات : يد درجة الجدارة الائتمانية (ORR) واحتساب المخصصات المطلوبة، هل سيتم ذلك بناء على تعليمات محددة من جانب م يتم تحديدها وفقاً لقرار البنك؟ ات الشهرية المطلوبه من البنك المركزي المصري و شركه I-Score بخصوص العملاء الحاصلين على تسهيلات ون هناك معاملة استثنائية لهؤلاء العملاء أم سيتم الاقرار عنهم في ضوء الاجراءات المعتادة حيث أنه قد توجد صعوبة في شرورة استيفاء مستندات معينة من العملاء (على سبيل المثال: إقرار الاطراف المرتبطة ، اقرار تعامل مع البنوك / الشخصية للمساهمين / الخ) وهو ما قد يتعارض مع مفهوم أن يتم فتح الاعتمادات دون مطالبة العميل بتقديم أي مستندات العملية التجارية
قرار يخص كل بنك	حاله تغطيته بالكامل سيتم منح فائده على مبلغ التامين؟
إذا تم الشحن قبل 22 فبراير 2022 يتم قبول المستندات وتنفيذ العملية الاستيرادية من خلال مستندات تحصيل.	ستندات تحصيل بتاريخ شحن لاحق للمنشور – هل يتم رفض المستندات و اعادتها للبنك المراسل مع الإفادة إن كان هناك وضاع علماً بأنه هناك بعض الشحنات المتعاقده عليها وفقاً لجداول شحن محددة سابقاً فضلاً عن اختلاف التوقيت بيننا ضافة الي ان بعض العملاء جاري اخطارهم بالقرار 4/ ترتيب شحنة بعد صدور القرار او بضاعة بالمواني تم الاتفاق عليها ود مستند تحصيل بتاريخ شحن بعد صدور القرار هل يتم ردها للخارج مرة أخرى وذكر انها طبقاً لتعليمات البنك ؟ تحصيل تردد للبنك وتاريخ الشحن الظاهر ببوليصة الشحن يتعدى تاريخ صدور القرار سيتم إرجاعها فوراً للبنك مرسل

التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن لم يتم تغييرها ، والقرار فقط خاص بتعديل طبيعة العمليات الاستيرادية، ويتعين علي البنوك الالتزام بتلك التعليمات	التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن لم يتم تغييرها ، والقرار فقط خاص بتعديل طبيعة العمليات الاستيرادية، ويتعين علي البنوك الالتزام بتلك التعليمات
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	الاستيرادية التي تتم تحت نظام الحسابات المفتوحة (Open Accounts) بين الشركات المصرية و فروعها الخارجية تملك فروع في دول اجنبية) هل يتم قبول العمل بمستندات التحصيل/تحويلات مباشرة (اسوة بالشركات الأجنبية التي ذات تابعة داخل جمهورية مصر العربية) ام يتم العمل بالاعتمادات المستندية ؟ الشركات المملوكة لكيانات قانونية مؤسسه بالخارج من قبل اشخاص مصريين .
يتم تنفيذها من خلال تحويل مباشر	الغير تجارية مثل مصاريف الشحن / النولون ، التأمين ، البرمجيات (Software) علي سبيل المثال وليس الحصر الخاصة بشراء البرامج Software هل يتم تنفيذها كتحويلات بدون متابعة تقديم مستندات نظراً لأنه يتم استلامها عن الكالمتبع حالياً أم يتم إيقاف تنفيذها (علماً بأنه لا يمكن تنفيذها كإعتماد مستندي طبقاً لطبيعتها)؟
الشحن الجوي ليس بالضرورة بريد سريع	الجوي ضمن تعريف البريد السريع حبات الواردة بالبريد السريع وفقاً لما ورد بالبيان الصحفي لاتحاد بنوك مصر وهل يندرج الشحن الجوي تحت هذا البند؟
اللقاحات والأمصال والقرنيات البشرية مستثناء من القرار	مصرية ذات مسئولية محدودة تم انشاءها بغرض استيراد لقاحات بيطرية لصالح شركة اجنبية مؤسسة في مصر ان مستندات رسم التحصيل بدلاً من الاعتماد المستندي وذلك حيث أن قانون الاستثمار لا يسمح للشركات المملوكة لأكثر من مبر مصريين من استخراج بطاقة استيرادية. قرنيات البشرية من القرار ؟
المواشي الحية والدواجن الحية والأدوية البيطرية والكيماويات الخاصة بها، مستثناء من القرار.	المستثناء من القرار (وفقاً للبيان الصحفي الصادر من اتحاد بنوك مصر) الحية والدواجن الحية مستثناء من القرار بيطريه مستثناء من القرار وكذلك الكيماويات الخاصه بها المتعلقة بالأنشطة الزراعية مستثناء من القرار راعيه مستثناء من القرار مستثناء من القرار
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	بين العملاء في بوليصة شحن واحده لاستيراد خامات او مواد غذائية ويقوم كلا منهم بأعتماد الجزء الخاص به بسداد هل سيتم فتح أكثر من اعتماد مستندي ببوليصة شحن واحدة .
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	ت السنويه مع الموردين بالخارج والتي تمت قبل صدور القرار والتي تتضمن حصه شهريه او ربع سنويه يتم تصديرها جى عن طريق مستندات شحن بتسهيلات موردين سواء معززه أو غير معززه لعملاء محليين هل سيتم قبول المستندات نتهايه التعاقد السنوى (مثال سابك و بروج) .

بالشركة الأجنبية علي تلك العمليات	
د للاستخدام الخاص (نموذج 6) هل يتم استمرار الاستيراد عن طريق تحصيل مستندى ام يجب فتح اعتماد ؟	مستثناءه في حدود قرار وزيرة التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الافراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار امريكى مرة واحدة كل سنة اشهر بينما الذى يزيد عن 25 ألف دولار امريكى يتم الافراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزى الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.
فى عمليات استيرادية لجهات حكومية ممولة من الخارج(IFC / EBRD / AFREXM) مقابل ضمانه مخاطر ؟ او فى فئا كوكيل محلي (Local Agent)	ليس هناك علاقة بين التمويل وألية السداد
مات التي تنص على أن تقوم البنوك بتخفيض عمولات الاعتمادات المستندية لتكون مثل عمولات مستندات التحصيل، ضحيح إذا كان المقصود بذلك هو عمولة الإصدار فقط حيث أن هناك مصاريف (وليس عمولات يحصلها البنك لنفسه) لاعتماد المستندي والتي تتضمن على سبيل المثال: ر السويقت السريع مسية خاصة بإصدار وثيقة التأمين من خلال شركات التأمين على البضائع ت يتم سدادها لجهات أخرى في إطار إصدار الاعتماد المستندي وفي حالة عدم سداد العميل لهذه المصروفات ليقوم البنك أن البنك سيتحمل هذه المصروفات نيابة عن العميل وهو ما سيكبد البنك تكلفة عالية جدًا. برجاء التكرم بتعزيز مفهومنا أن ي تقتصر على عمولة الإصدار بخلاف مصاريف الإصدار التي تحصل عليها جهات أخرى	إجمالي العمولات لايتعدى ما هو كان مطبق لذات العميل بذات البنك على مستندات تحصيل
عدد السلع التي يتم استيرادها ام لا	لا توجد
هناك حدود للبريد السريع ؟	لا توجد
معتد بمصر لشركة أجنبية بطلب استعاضة بضائع في اطار الضمانة الخاصة بالسلعة المستوردة من تلك الشركة الأجنبية رار عليه ؟	مستثناء ويتم قبول مستندات الشحن
ماهى كافة الاستثناءات من القرار بخلاف المشار اليه بعاليه ؟	البضائع السابق شحنها قبل صدور هذا القرار فيتم السماح بالتعامل معها من خلال مستندات التحصيل بناءً على طلب العميل. فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات أجنبية في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الأم ومجموعاتها فقط. الشحنات الواردة بالبريد السريع. الشحنات حتى مبلغ 500000 دولار أمريكي(خمسمائة ألف دولار امريكى) أو ما يعادلها بالعملات الأخرى. الأدوية والأمصال والكيماويات الخاصة بها والقرنيات البشرية ، والمستلزمات الطبية و مستلزمات انتاج خاصة بالمستلزمات الطبية ، ومستلزمات معامل التحاليل الطبية. السلع الغذائية الآتية (الشاي – اللحوم – الدواجن – الأسماك – القمح – الزيت – لبن البودرة – لبن الأطفال – الفول – العدس – الزبدة – الذرة - الأرز). مستلزمات الإنتاج والمواد الخام